بنك دخان
DUKHAN BANK

تقرير
الحكومة
2024

قائمة المحتويات

المقدمة		04
المجلس		07
مجلس إدارة بنك دخان	أ. مجلس إدارة ب. الإدارة التنفيذية	10-21
لجان المجلس	ج. اللجنة التنفيذية د. لجنة التدقيق ه. لجنة إدارة المخاطر والالتزام و. لجنة الترشيحات والحوكمة ز. لجنة المكافآت	22-29
سياسة المكافآت		30
أعمال الرقابة في البنك		34
الإفصاحات		39
رأس المال وملكية الأسهم		42
المسؤولية الاجتماعية		46
السياسات البيئية		48
السياسات الصحية		50
السياسات الاجتماعية		52
تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات		54

01

المقدمة

المقدمة

نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة

يسعى بنك دخان ومجموعته (البنك) دائماً لتبني أفضل معايير الممارسات العالمية لتطبيق تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وتعديلاته وقانون الشركات التجارية رقم 11 لسنة 2015 وبصيغته المعدلة بالقانون رقم 8 لسنة 2021 ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية. ويأتي سياق هذا التقرير لتحقيق الامتثال للمتطلبات التنظيمية وتأكيداً على التزام البنك بجميع مبادئ الحوكمة فيما يخص الشفافية والإفصاح التي تؤدي إلى نتائج إيجابية تقع في صالح العملاء والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين

يشتمل هذا التقرير أيضاً، بالإضافة إلى ما ذكر، على أعلى معايير الاستدامة والمسؤولية والشفافية على جميع المستويات، حيث تتضمن إرشادات واضحة ومفصلة للهيكل التنظيمي للبنك ونقطة التواصل مع المساهمين وصلاحيات وآليات اتخاذ القرارات مع أصحاب المصالح. حيث تعد الحوكمة من أهم نظم إدارة الشركات لما ترسخه من مبادئ الإدارة الرشيدة وتحديد المهام والمسؤوليات لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة المنتجة وإدارة المخاطر، والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح وتنمية المجتمع والنهوض به، الأمر الذي يؤدي الى تحسين أداء البنك بصفة عامة

نطاق تطبيق الحوكمة والالتزام بمبادئها

المادة (2) والمادة (3)

يلتزم مجلس إدارة بنك دخان بتطبيق جميع مبادئ وأحكام هذا النظام والمواد المذكورة فيه، كما ويلتزم بتعديل نظامه الأساسي وهيكله التنظيمي وفقا لتعليمات مصرف قطر المركزي ونظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وجميع المواد المذكورة فيه. بالإضافة إلى التأكد من أن سياسة الحوكمة المطبقة في البنك تتوافق مع قانون الشركات التجارية القطري. وفي حال لم يتحقق الالتزام بأي من مواد هذا النظام، سوف يتم الإشارة إلى ذلك بوضوح مع بيان الأسباب والمبررات

المادة (4)

تقرير الحوكمة

يتضمن هذا التقرير جميع البنود الواردة في مدونة قواعد الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية ومنها

1. الإجراءات التي اتبعها البنك بشأن تطبيق أحكام هذا النظام.
2. كما يبين البنك أنه لم يتعرض لأي غرامات في عام 2024 من قبل هيئة قطر للأسواق المالية وهي ما قد تنتج من عدم التزام البنك بتطبيق أي من مبادئ أو أحكام هذا النظام.
3. الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء المجلس ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالبنك.
4. الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية.
5. أعمال اللجان وعدد اجتماعاتها وتوصياتها.

6. تحديد المخاطر.

7. تقييم أداء المجلس.

8. الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، حيث إنه لم يتواجد في عام 2024 أي خلل في تطبيق نظم الرقابة الداخلية بشكل جزئي أو كلي أو ما قد يؤثر على الأداء المالي لبنك دخان.

9. الإفصاح عن مدى التزام البنك بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق، ذلك أن البنك يلتزم لتعليمات السوق وهيئة قطر للأسواق المالية فيما يتعلق بتعليمات الإفصاح والإدراج.

10. الإفصاح عن الدعاوي القضائية أو القضايا الجوهرية التي قد تؤثر سلباً على أعمال البنك، حيث إن القضايا الموجودة في المحاكم تندرج تحت الأعمال الاعتيادية للبنوك ولا توجد قضايا جوهرية قد تؤثر على الأداء المالي للبنك.

11. الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي أبرمها البنك مع أي «طرف ذو علاقة» والموافقة على السياسة ذات الصلة.

02

المجلس

المجلس

يحرص البنك على أن يلتزم بجميع تعليمات الحوكمة فيما يخص الشروط الواجب توفرها في المجلس وأعضاءه، بما في ذلك تشكيله والهيكل التنظيمي للبنك والسير الذاتية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية. كما يضم المجلس أعضاء من نطاق واسع من التخصصات والمهارات بحيث تتوافر بشكل جماعي المعرفة والخبرة المناسبة لكافة أنشطة البنك المالية وغير المالية والاتصال والتخطيط الإستراتيجي والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

كما يمتلك أعضاء المجلس الفهم الواسع والإدراك لجميع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية، والبيئية، والقانونية، والرقابية. ويتمتع كذلك أعضاء المجلس بالمؤهلات التي تمكنهم من الإلمام الكامل والمعرفة بالأمور الإدارية، والخبرة المناسبة لتأدية مهامهم بصورة فاعلة، وقدر كافٍ من المعرفة لتفادي أي تضارب في المصالح قد يؤثر على حيادية كل عضو واستقلاليته

المادة (5)

الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس

تحققت اشتراطات نظام حوكمة الشركات فيما يخص الشروط الواجب توافرها في عضو المجلس في جميع أعضاء مجلس بنك دخان والتي تلخصت فيما يلي:

1. ألا يقل عمر العضو عن واحد وعشرين عاماً، وأن يتمتع بالأهلية الكاملة.
2. ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.
3. أن يكون مساهماً ومالكاً لعدد /1,000,000/ (مليون) سهم على الأقل من أسهم الشركة، ويتم إيداع تلك النسبة لدى جهة الإيداع خلال ستين يوماً من تاريخ بدء العضوية، ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول أو الرهن أو الحجز إلى أن تنتهي مدة العضوية، ويُصدَّق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله. يحدده النظام الأساسي في المادة (22).

وقد قام أعضاء المجلس بتوقيع إقراراً مكتوب يقر فيه بعدم توليه أي منصب يحظر قانون الجمع بينه وبين عضوية المجلس

المادة (6)

تشكيل المجلس

يشكل المجلس وفقاً للقانون وللمادة رقم (21) من النظام الأساسي، وفي ضوء تحول الشكل القانوني للبنك في عام 2024 من شركة مساهمة خاصة قطرية (ش. م. خ. ق.) إلى شركة مساهمة عامة قطرية (ش. م. ع. ق.)، وقد بدأت دورته الحالية التي تمتد لمدة خمسة سنوات ابتداءً من 2023 – 2027، حيث يتكون المجلس من تسعة أعضاء فقط وجميعهم من غير المستقلين، وذلك بشكل استثنائي باعتباره مجلس الإدارة التأسيسي.

كما يتعين على المجلس تحديد المرشحين وفقاً لشروط محددة، ووضع خطة مناسبة للإحلال بما يتماشى مع القانون وسياسة وأنظمة المجلس. ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملي

بالبنك، ولا يجوز أن تتعدى فترة العضوية للعضو المستقل فترتين دوريتين للمجلس. كما أنه لا يجوز أن يكون رئيس المجلس من الأعضاء التنفيذيين أو يمارس أي مهام تنفيذية في البنك أو يشارك في أي من لجان المجلس

أما في الوضع الراهن، فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم من الأعضاء غير المستقلين وذلك بالنظر إلى أن سنة 2023 هي السنة الأولى للبنك التي يكون فيها مدرجاً في بورصة قطر، وذلك وفقا للاستثناء الممنوح من مصرف قطر المركزي في كتابه رقم 2022/5629 الصادر بتاريخ 2022/11/01، على أن يراعي المجلس في دورته القادمة (2028-2032) أن يكون لديه غالبية من الأعضاء المستقلين لضمان الالتزام الدائم مع تعليمات وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك، ليكون بمقدوره تعيين أعضاء لجنة التدقيق من المستقلين

الهيكل التنظيمي العام لبنك دخان

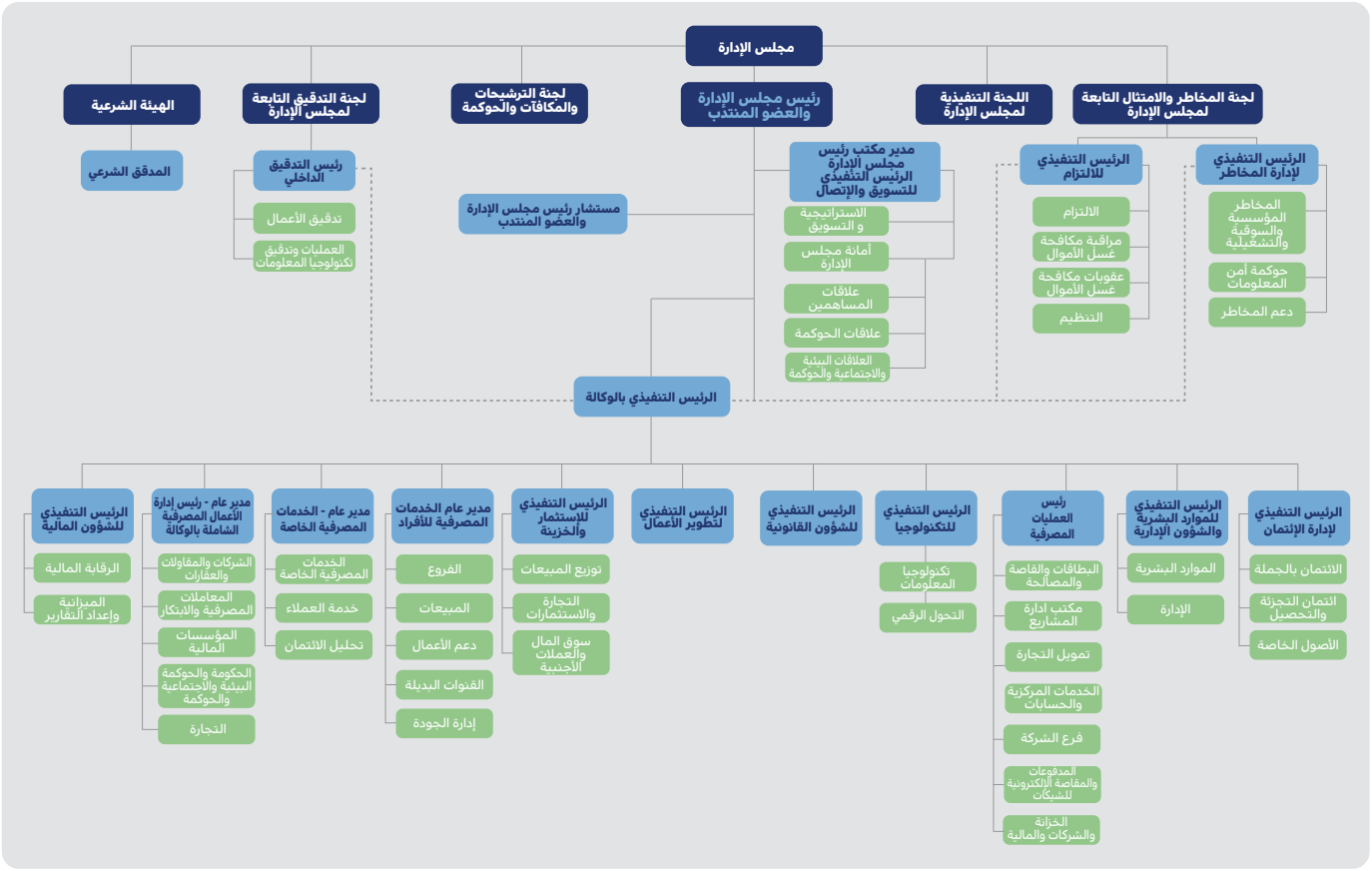

03

مجلس إدارة بنك دخان

مجلس إدارة
بنك دخان

يتألف مجلس إدارة البنك كما في 31 ديسمبر 2024 من الأعضاء التالية أسماؤهم:

الممثلين	المنصب	الصفة	الأعضاء	المساهمة
الشيخ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني	رئيس المجلس	غير تنفيذي غير مستقل	شركة الذروة التجارية	%0.020
عبدالعزيز محمد حمد المانع	نائب رئيس	غير تنفيذي غير مستقل	شركة المتطورة للمشاريع المتخصصة	%0.020
الشيخ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني	عضو	تنفيذي غير مستقل	شركة العديد للاستثمار العقاري	%0.019
الشيخ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني	عضو	تنفيذي غير مستقل	شركة السند التجارية	%10
الشيخ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني	عضو	تنفيذي غير مستقل	شركة المرقاب الخاصة	%0.020
الشيخ خالد بن حسن بن خالد آل ثاني	عضو	غير تنفيذي غير مستقل	شركة قطر القابضة	%6.95
أحمد عبدالرزاق أحمد الهاشمي	عضو	غير تنفيذي غير مستقل	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية - المدني	%24.52
أحمد محمد يوسف المانع	عضو	غير تنفيذي غير مستقل	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية - العسكري	%11.71
علي راشد سالم راشد المري	عضو	غير تنفيذي غير مستقل	الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية - المدني	%24.52

سعادة الشيخ/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني

رئيس المجلس

تولى الشيخ محمد منصب رئيس مجلس إدارة بنك دخان منذ 2008. حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة لوزان في سويسرا. لديه خبرة سابقة في جي بي مورجان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، شغل عضوية في مجالس إدارة لعدة شركات، شركة الأولى للتمويل وشركة الأولى للإجارة وشركة المستثمر الأول وشركة قطر للأوراق المالية

السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع

نائب رئيس المجلس

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2013، حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة كاليفورنيا، ساكرامنتو. لديه خبرة في مجموعة شركات المانع والمانع للعقارات القابضة، شغل عضوية مجالس إدارة لعدة شركات، الشركة المتحدة للتنمية والشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين وشركة المستثمر الأول

سعادة الشيخ/ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2020، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم – اتصالات، كما لديه خبرة في صندوق قطر للتنمية، شغل عضوية مجلس إدارة مؤسسة الدوحة للأفلام

الشيخ/ جاسم بن فهد بن جاسم بن جبر آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2019، حاصل على شهادة دبلوم، كما يعمل الشيخ جاسم في الأعمال الخاصة ولديه العديد من الأنشطة والأعمال الاستثمارية.

الشيخ/ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2024، حصل على درجة البكالوريوس في الإدارة والإقتصاد من جامعة European University في سويسرا، كما لديه خبرة في شركة الخليج للمخازن ولديه عضوية في مجلس إدارتها.

الشيخ/ خالد بن حسن بن خالد العبدالله آل ثاني

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2019، حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة قطر، لديه خبرة في جهاز قطر للاستثمار ووزارة الأعمال والتجارة

السيد/ أحمد محمد يوسف عبدالرحمن المانع

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2019، حصل على درجة البكالوريوس في القانون من جامعة درهم بالمملكة المتحدة، وكما اجتاز درجة الماجستير في القانون التجاري الدولي من جامعة درهم بالمملكة المتحدة، ونال درجة الدكتوراه في القانون التجاري الدولي من جامعة باريس بفرنسا. لديه خبرة في White and Case LLP وجهاز قطر للاستثمار و UGGC and Associates.

السيد/ أحمد عبدالرزاق الهاشمي

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2019 حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة قطر، كما حصل على ماجيستير في ادارة وحدة الأعمال الإستراتيجية من HEC باريس كما يعمل السيد أحمد في وزارة المالية كمدير ادارة الحسابات العامة والخزينة

السيد/ علي راشد المري

عضو مجلس الإدارة

عضو في مجلس إدارة بنك دخان منذ 2019، حصل على درجة البكالوريوس في القانون والشريعة من جامعة قطر، كما حصل على دبلوم محاسبة من جامعة قطر

الإدارة التنفيذية

وفقـاً للنظـام الأساسـي للبنـك وميثـاق الحوكمـة وميثـاق مجلـس الإدارة، يعيـن مجلـس الإدارة الرئيـس التنفيـذي وكبـار المسـؤولين بالبنـك، كمـا يوافـق علـى الهيـكل التنظيمـي للمجموعـة. يتولـى الرئيـس التنفيـذي للمجموعـة تنفيـذ إسـتراتيجية البنـك، وإدارة الأعمـال والأنشـطة اليوميـة للبنـك، ويرفـع تقاريـره مباشـرة إلـى مجلـس الإدارة. يسـاند الرئيـس التنفيـذي فريـق عمـل يتـوزع علـى إدارات رئيسـية تتمتـع بأهـداف إسـتراتيجية واضحـة لضمـان النمـو المسـتدام للبنـك بالإضافـة إلـى اللجـان الإداريـة ذات الأدوار والمسـؤوليات المحـددة

فيما يلي الإدارة التنفيذية لبنك دخان كما في 31 ديسمبر 2024:

فريق الإدارة التنفيذية	المنصب
أحمد هاشم	الرئيس التنفيذي بالوكالة
طلال أحمد الخاجه	الرئيس التنفيذي للتسويق والاتصال
الشيخ فهد بن حمد آل ثاني	الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال
أسامه أبوبكر	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية
أحمد العمادي	مدير عام – الخدمات المصرفية الشاملة للشركات
بشار الجلاد	الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة
شوقي ضاهر	مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة
عبدالعزيز النعمة	مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد
عبد الله ماجد المالكي	الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والشؤون الإدارية
عبير العمادي	رئيس ادارة العمليات البنكية
نايل رباني أعوان	الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر
فاروق زمان	الرئيس التنفيذي لإدارة الائتمان
ثامر عبدالله	الرئيس التنفيذي للالتزام
نورة عبدالرحمن الكواري	الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي
عماد حميد الشمالي	رئيس الشؤون القانونية
فيصل كريز	الرئيس التنفيذي لإدارة تكنولوجيا المعلومات

أحمد هاشم

الرئيس التنفيذي بالوكالة

يشغل السيد أحمد منصب الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك دخان، ويمتلك خبرة في القطاع المصرفي في بنك دخان وتاريخ مهني يمتد إلى أكثر من 19 عاماً. يتميز أحمد بخبرة مهنية كبيرة في الصناعة المصرفية، فضلاً عن سلسلة من الإنجازات في مجال الخدمات المصرفية للشركات. وقد شغل سابقاً منصب مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للشركات في بنك دخان، وتبوأ قبلها منصب نائب رئيس الخدمات المصرفية للشركات في بنك قطر الدولي قبل اندماجه

أحمد حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في علوم القيادة من جامعة جورج تاون في واشنطن، ودرجة البكالوريوس في إدارة الأعمال في تخصص الاقتصاد من جامعة قطر، وهو أيضا خريج مركز قطر للقيادات

طلال أحمد الخاجه

الرئيس التنفيذي للتسويق والاتصال

طلال حاصل على درجة البكالوريوس في علوم المعلومات والإعلام من جامعة قطر، إلى جانب العديد من الشهادات المهنية الرفيعة. وهو يتمتع بخبرة واسعة تزيد على 13 عاماً في مجال الإدارة والتسويق والعلاقات العامة والحوكمة، كما عمل قبل التحاقه ببنك دخان عام 2009 في مجموعة شركات ومؤسسات القطاع الخاص

طوال فترة عمله في بنك دخان، ساهم طلال بشكل فعال وإيجابي بإدارة عمليات الاستحواذ على الشركات التابعة للمجموعة، وكذلك في إدارة الاكتتاب في تمويل رأس المال في عام 2011. تركزت جهوده على إنشاء قسم المستثمرين وعلاقات المساهمين للمجموعة، مما يبرهن على كفاءة فريدة في مواجهة تحديات العمل، والتحلي بإمكانات قيادية مميزة تؤهله لاتخاذ مبادرات سباقة ذات قيمة عالية

الشيخ فهد بن حمد آل ثاني

الرئيس التنفيذي لتطوير الأعمال

حصل الشيخ فهد حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأوروبية في جنيف، سويسرا. انضم الشيخ فهد إلى بنك قطر الدولي في نوفمبر 2006، حيث كان مسؤولاً عن إدارة العلاقات الحكومية والعملاء من الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية للبنك

أسامة أبو بكر

الرئيس التنفيذي للشؤون المالية

أسامة حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة، وهو محاسب قانوني معتمد في ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية. يتمتع بما يزيد عن 25 عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية وتقديم الاستشارات المالية والتدقيق. قبل التحاقه ببنك دخان شغل أسامة عدة مناصب إدارية في عدد من كبرى المؤسسات العالمية ومنها الشركة القطرية للاستثمارات العقارية، وسايبم إنترناشيونال وديلويت، حصل من خلالها على خبرة عملية مميزة في مجالات التخطيط المالي وإعادة الهيكلة والدمج والاستحواذ والتصنيفات الائتمانية والتمويل الإسلامي.

أحمد عبدالعزيز العمادي

مدير عام الخدمات المصرفية الشاملة للشركات

حصل أحمد على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية بالشارقة، حيث تخصص بدراسة الإدارة ونظم المعلومات الإدارية. يتمتع أحمد بخبرة تزيد على 15 عاماً في القطاع المصرفي وقطاع الشركات. وتؤهله كفاءته العالية ليكون أحد المدراء التنفيذيين المرموقين الذين يشرفون على العمليات اليومية لبنك دخان، وتشمل مسؤولياته الأساسية الإشراف على إدارة الخدمات المصرفية الشاملة للشركات .قبل انضمامه لبنك دخان، شغل أحمد منصب مدير إدارة الأعمال - أمانة في بنك إتش إس بي سي قطر، حيث عمل فيه ما يقارب أربعة سنوات قبل التحاقه في بنك دخان

بشار الجلاد

الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة

حصل بشار على شهادة في العلوم المالية من جامعة هيلزديل في ميتشيغان، الولايات المتحدة، في عام 1989. يمتلك بشار خبرة تزيد على 27 عاماً في العمل المصرفي في مجال إدارة الخزينة وأسواق رأس المال، وقد التحق بالعمل في مجموعة بنك دخان في سبتمبر 2012، ليشغل منصب رئيس الخزينة والاستثمار للمجموعة قادماً من بنك أبو ظبي الإسلامي، حيث عمل بمنصب رئيس الخزينة منذ العام 2008. عمل بشار قبل ذلك في إدارة الخزينة وأسواق رأس المال في بنك أبو ظبي الوطني منذ عام 1996، حيث شغل عدة مناصب رفيعة. قبل التحاقه ببنك أبو ظبي الوطني، بدأ بشار حياته المهنية بالعمل في إدارة الخزينة في البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية في أبو ظبي بعد حصوله على شهادة البكالوريوس في التمويل من الولايات المتحدة الأميركية

شوقي ضاهر

مدير عام - الخدمات المصرفية الخاصة

يتمتع شوقي بخبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة. وشغل منصب المدير العام و رئيس قسم الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات لدى بنك قطر الدولي، حيث لعب دوراً فعالاً في نمو وربحية القسم خلال فترة عمله كرئيسه. تم تكريم شوقي مؤخراً كـ"أفضل مصرفي عن فئة الخدمات المصرفية الخاصة للعام 2016"، من بين مجموعة من المدراء التنفيذيين الإقليميين وكبار المصرفيين والمسؤولين في حفل توزيع برنامج الجوائز الرائد في المنطقة "ذا بانكر ميدل إيست"

انضم شوقي إلى بنك قطر الدولي في عام 1998 كمدير مساعد للعلاقات في الخدمات المصرفية الخاصة وشغل مناصب إدارية عليا في الأعمال المصرفية الخاصة، وقد تمكّن من بناء فريق قوي ذي خبرة في مجال خدمة العملاء في قطاع الخدمات المصرفية الخاصة في قطر. كما عُيّن شوقي سكرتيراً لمجلس إدارة البنك منذ تأسيس المجلس. شوقي حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال مع مرتبة الشرف من جامعة نورث كارولينا، الولايات المتحدة. شغل سابقاً منصباً دبلوماسياً في وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية، بالإضافة إلى مناصب إدارية كممثل للبنك في شركات قطرية محلية وشركات عاملة في قطر

عبدالعزيز النعمة

مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد

يتمتع عبدالعزيز بخبرة واسعة تزيد عن 20 عاماً في القطاع المصرفي. انضم لبنك دخان في شهر أكتوبر 2009، وتدرج في السُلم الوظيفي، ابتداءً من عمله كمدير لعمليات الفروع والأعمال، ثم مديراً للفروع وصولاً إلى ترقيته الأخيرة لمنصب مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد، كما له إسهامات في تطوير إدارة الخدمات المصرفية للأفراد، وخبرة طويلة في مجال الخدمات المصرفية.

قبل التحاقه ببنك دخان عمل عبدالعزيز في عدة مناصب في بنك قطر الوطني، و HSBC، وهو حاصل على درجة البكالوريوس من جامعة قطر.

عبد الله ماجد المالكي

الرئيس التنفيذي للموارد البشرية والشؤون الإدارية

يتمتع عبدالله بخبرة تزيد على 15 عاماً في القطاع المصرفي والموارد البشرية والعمل الإداري. وتؤهله كفاءته العالية ليكون أحد المدراء التنفيذيين المرموقين الذين يشرفون على العمليات اليومية لبنك دخان، وتشمل مسؤولياته الأساسية الإشراف على الموارد البشرية والشؤون الإدارية.

قبل انضمامه لبنك دخان، شغل عبدالله منصب مدير الموارد البشرية والإدارية في بنك قطر للتنمية، واستمر فيه لمدة أربع سنوات، كما عمل لحوالي عقد في شركة راس غاز، وسنة واحدة في شركة الديار القطرية.

عبير نعمان العمادي

رئيس ادارة العمليات البنكية

عبير حصاله على الثانوية العامة ودرست في جامعة قطر الكيمياء لمدة 3 سنوات ، تتمتع بأكثر من 19 عاما من الخبرة في المجال ، قبل انضمامها إلى بنك دخان ، أمضت في بنك قطر الدولي حيث تبوأت العديد من المناصب الادارية مثل نائب رئيس العمليات ومدير العمليات المركزية

فاروق زمان

الرئيس التنفيذي لإدارة الائتمان

فاروق حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم والهندسة الصناعية من جامعة أوكلاهوما، وماجيستير في إدارة الأعمال من جامعة لويزيانا

يتمتّع فاروق بأكثر من 32 عاماً من الخبرة في إدارة الائتمان والمخاطر في القطاع المصرفي. عمل فاروق في بنك قطر الدولي منذ عام 2016 كمساعد المدير العام لإدارة المخاطر، قبل انضمامه إلى بنك دخان. وبعد 16 عاماً أمضاها فاروق في بنك أوف أميركا كرئيس لقسم مخاطر الائتمان، أمضى 12 عاماً في بنك المشرق بدبي، حيث تبوأ العديد من المناصب الإدارية العليا. وفي الآونة الأخيرة، شغل منصب المدير بالإنابة لقسم الائتمان في البنك العربي المتحد

نايل رباني أعوان

الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر

نايل حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة كراتشي، وماجيستير في إدارة الاعمال من جامعة لاهور للعلوم الإدارية

يتمتع نايل بأكثر من 19 عاما من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية في الشرق الاوسط وباكستان وجنوب شرق آسيا، حيث تبوأ العديد من المناصب الادارية العليا ، وفي الاونه الاخيرة شغل منصب الرئيس التنفيذي للامتثال ورئيس مسؤول المخاطر في بنك نور الاسلامي في دبي.

ثامر عبدالله

الرئيس التنفيذي للالتزام

ثامر حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة اليرموك في الأردن إلى جانب عدد من المؤهلات المالية

بنى ثامر خبرة واسعة على مدار 19 عاماً، من خلال عمله مع كبرى البنوك والمؤسسات وشركات التدقيق، ومنها إرنست أند يونغ، والبنك العربي، وشركة "المستثمر الأول"، حيث اكتسب خبرة في مجال الرقابة المالية والالتزام والتدقيق، فضلاً عن إدارة المخاطر. وكجزء من المهام المرتبطة بالمناصب التي شغلها سابقاً، تولّى عدة مهام مرتبطة بالالتزام والشؤون المالية والمخاطر ووظائف التدقيق الخارجي للشركات والبنوك الاستثمارية، إلى جانب تنفيذ أعمال التدقيق لعدد من المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الربحية مثل مصرف قطر المركزي ومركز قطر للمال

نوره عبدالرحمن الكواري

الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي

نوره الكواري، مصرفية محترفة بارزة، في رصيدها أكثر من 19 عامًا من الخبرة في التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال. انضمت إلى بنك دخان في 9 نوفمبر 2008 حيث شغلت منصب رئيسة مراجعة الحسابات الداخلية ضمن فريق التدقيق الداخلي، وترأست قيادة الفريق منذ ذلك الحين. قبل الانضمام إلى بنك دخان، عملت نوره كرئيسة لخدمة العملاء في مصرف قطر الإسلامي لمدة 4 سنوات بعدما شغلت دور نائب مدير فرع السيدات في مصرف قطر الإسلامي

نوره حاصلة على شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة قطر - كلية الأعمال والاقتصاد. استحقت بجدارة سلسلة من الشهادات بفضل سنوات خبرتها المهنية، أبرزها الشهادات المتخصصة في التدقيق وإدارة المخاطر والامتثال، ما عزز بالتالي قدرتها الفطرية على قيادة فريقها

عماد حميد الشمالي

الرئيس التنفيذي للشؤون القانونية

يمتلك عماد خبرة ممتدة في المحاماة والشؤون القانونية تتجاوز 29 عام كما أنه محام وعضو في نقابة المحامين في بيروت، وقد شغل عدد من المناصب في مكاتب محاماة ومؤسسات قانونية معروفة قبل التحاقه للعمل في بنك دخان

عماد حاصل على درجة الماجستير في القانون من جامعة نورث وسترن، إيفانستون، شيكاغو، ولاية إلينوي، الولايات المتحدة الأمريكية، كلية بريتزكر للقانون، إلى جانب عدد من المؤهلات القانونية والإدارية

فيصل كريز

الرئيس التنفيذي لإدارة تكنولوجيا المعلومات

يشغل فيصل كريز منصب الرئيس التنفيذي للتكنولوجيا في بنك دخان، حيث يشرف على عمليات البنك المتعلقة بمجالات تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشاريع والتحوّل الرقمي. يتمتع بخبرة تزيد عن 23 عامًا في مجال التكنولوجيا وإدارة المشاريع، ما يؤهله لتولي قيادة عمليات تكنولوجيا المعلومات والابتكار الرقمي والتحول الاستراتيجي في البنك

يحمل فيصل درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب و الدبلوم العالي الوطني في الحوسبه من جامعة كوفنتري بالمملكة المتحدة. خبرته الواسعة في قيادة وتنفيذ الحلول التكنولوجية المتطوّرة تعزّز دوره المحوري في تحقيق أهداف بنك دخان الاستراتيجية المتمثلة في تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تضع العملاء في صميم اهتمامها

المادة (7)

حظر الجمع بين المناصب

يطبق مجلس إدارة بنك دخان قواعد حظر الجمع بين المناصب، بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، حيث لا يجوز لأحد بشخصه أو بصفته أن يكون رئيس للمجلس أو نائب للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزهما الرئيسي في الدولة، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من بنك أو أكثر من ثلاث شركات مساهمة عامة تقع مراكزها الرئيسية في الدولة، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيسي في الدولة على أن لا تتضمن تلك العضويات أي تضارب في المصالح، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاط متجانس، ويحظر الجمع بين رئاسة المجلس وأي منصب تنفيذي بالبنك، ورئيس مجلس الإدارة لا يمارس أي عمل تنفيذي، و قد أقر كل عضو بعدم الجمع بين المناصب التي يحظر الجمع بينها وفق للقانون وأحكام هذا النظام. واستثناءً من هذا البند تم منح مصرف قطر المركزي مهله لتطبيق الحظر، ومنح بنك دخان استثناء من حظر الجمع بين منصب العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة لنهاية السنة المالية 2024.

المادة (8)

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

قام المجلس بإعداد ميثاق يسمى «ميثاق المجلس» حيث حدد فيه مهام المجلس، وحقوق وواجبات الرئيس والأعضاء ومسؤولياتهم، وفق أحكام القانون وهذا النظام، وتم نشره على الموقع الإلكتروني للبنك، وقد تم تقييم أداء المجلس وفق أفضل الممارسات المتبعة في هذا الصدد، كما يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بناءً على مدى تطبيق الإستراتيجيات والسياسات الداخلية وفحص الاختلاف بين المتوقع والمحقق طبقاً للمعايير المعتمدة من المجلس مع فحص التقارير الدورية من الجهات الرقابية لتصويب الانحرافات إن وجدت

المادة (9)

مسؤوليات المجلس

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبق للنظام الأساسي للبنك

المادة (10)

تفويض المهام

بما لا يخل باختصاصات الجمعية العامة، يتولى المجلس جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإداراتها؛ ويجوز له تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام. وتظل المسؤولية النهائية عن البنك على المجلس وإن شكل لجان أو فوض جهات أو أشخاص آخرين للقيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة. وفي هذا الإطار شكل مجلس الإدارة خمسة لجان رئيسية وحدد لكل لجنة شروط مرجعية توضح اختصاصاتها والصلاحيات والمهام الموكلة لها، وهذه اللجان هي

- اللجنة التنفيذية.
- لجنة التدقيق.
- لجنة إدارة المخاطر والالتزام.
- لجنة الترشيحات والحوكمة.
- لجنة المكافآت.

المادة (11)

واجبات الرئيس

الرئيس هو رئيس مجلس إدارة البنك ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة الشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح، أما بما يخص مهام ومسؤوليات الرئيس، فإن «ميثاق المجلس» يشتمل على تلك المهام والمتضمنة ما يأتي

- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.
- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة.
- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس.
- إيجاد قنوات التواصل الفعلي بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.
- إفساح وتشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين.
- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك.
- يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

المادة (12)

التزامات أعضاء المجلس

يلتزم أعضاء المجلس بما يلي:

1. الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه.
2. وضع مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح.
3. إبداء الرأي بشأن المسائل الإستراتيجية للبنك وسياسته.
4. تخصيص وقت كافي للقيام بمسؤولياتهم.
5. الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة وإدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة.
6. مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضه وأهدافه.
7. المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك.
8. عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، علما بأن مدير المجموعة الإستراتيجية وتطوير الأعمال هو المتحدث الرسمي باسم البنك.
9. عدم الانخراط بأي أعمال قد تؤثر بشكل سلبي على القيام بالمهام والوظائف الموكلة للأعضاء (علاقات مالية وتجارية ودعاوي قضائية).

المادة (13)

الدعوة للاجتماع

يجتمع المجلس بدعوة من رئيسه، ووفقًا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك المادة (29)، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك اثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة إلى كل عضو مصحوبة بجدول ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال، وللمجلس أن يقرر بعض أو جميع اجتماعاته عن بُعد نتيجة لأي ظروف طارئة تستدعي ذلك، مع ضمان سلامة الاجتماعات وسريتها وتوثيق نتائجها ومحاضرها

المادة (14)

اجتماعات المجلس

تعقد اجتماعات مجلس الإدارة بصورة دورية منتظمة حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للبنك وقانون الشركات التجارية، وذلك بناءً على دعوة سعادة رئيس مجلس الإدارة، أو استجابة لطلب اثنين من الأعضاء. وقد عقد المجلس خلال عام 2024 ثماني اجتماعات برئاسة سعادة رئيس مجلس الإدارة، حيث حضر رئيس المجلس وتولى رئاسة جميع الجلسات. ويبين الجدول أدناه عدد الاجتماعات التي عقدها المجلس ولجانه في تلك الفترة

المجلس واللجان المنبثقة عنه	عدد الإجتماعات المنعقدة في 2024
مجلس الإدارة	9
اللجنة التنفيذية	11
لجنة التدقيق	8
لجنة المخاطر والالتزام	5
لجنة الترشيحات والحوكمة	6
لجنة المكافآت	2

المادة (15)

قرارات المجلس

تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع

المادة (16)

أمين السر

قام المجلس بتعيين أمين سر لمجلس الإدارة وهو السيد/ طلال أحمد الخاجه عام 2011، وذلك بقرار من رئيس مجلس الإدارة. مع العلم بأن السيد طلال حاصل على بكالوريوس في علوم المعلومات والإعلام من جامعة قطر الى جانب العديد من الشهادات المهنية الرفيعة، كما يتمتع بخبرة تزيد عن 16 عاما في مجال الإدارة، والتسويق، والعلاقات العامة والحوكمة

المادة (17)

مهام وواجبات أمين السر

يتولى أمين السر مسؤولية تسجيل وتنسيق وحفظ جميع محاضر اجتماعات المجلس وسجلاته والتقارير التي ترفع الى المجلس وإليه ، ومتابعة وتنفيذ قرارات المجلس والتأكد من أتباع أعضاء المجلس الإجراءات التي أقرها المجلس، وتمكين أعضاء المجلس بسهولة الوصول بشكل كامل الى محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالبنك مع مراعاة متطلبات السرية للبنك ، كما يراعي أمين السر وتحت إشراف رئيس المجلس تأمين إيصال وتوزيع المعلومات والتنسيق بين أعضاء المجلس وبين أصحاب المصالح الأخرين في الشركة

04

لجان المجلس

لجان المجلس

المادة (18)

#	الاسم	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة المخاطر والالتزام	لجنة الترشيحات والحوكمة	لجنة المكافآت
1	الشيخ/ محمد بن حمد بن جاسم آل ثاني					
2	السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع			رئيس	عضو	رئيس
3	الشيخ/ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني	عضو			رئيس	
4	السيد/ أحمد عبدالرزاق الهاشمي		عضو			
5	الشيخ/ خالد بن حسن بن خالد آل ثاني		رئيس			
6	السيد/ علي راشد المري		عضو			
7	الشيخ/عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني	رئيس		عضو	عضو	
8	السيد/ أحمد يوسف المانع			عضو		عضو
9	الشيخ/ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني	عضو				عضو

1. اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي من أهم لجان المجلس في البنك حيث يفوض المجلس اللجنة التنفيذية في حدود مسؤولياتها للقيام بالمهام والمسؤوليات الرئيسية التالية

1. مراقبة أداء عمل البنك بصفة شهرية.
2. مراقبة الميزانية السنوية والخطط الربع سنوية وأهداف الإدارة التنفيذية.
3. دراسة واتخاذ القرارات بشأن التمويل والتسهيلات الائتمانية في إطار الصلاحيات المخولة للجنة تطبيقاً لقواعد تقديم الائتمان التي يضعها البنك.
4. دراسة واتخاذ القرارات بشأن المساهمات في رؤوس أموال الشركات في إطار الصلاحيات المخولة للجنة.
5. إبداء الرأي في تقارير تصنيف ما يقدمه البنك من تمويل وتسهيلات ائتمانية لعملائه والمخصصات المقترح تكوينها لمقابلتها، وتقارير تقييم المساهمات في رؤوس أموال الشركات وعرضها على مجلس الإدارة مشفوعة برأيها فيها.
6. مباشرة الصلاحيات المقررة في لوائح البنك.

تتألف اللجنة التنفيذية من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويصدر مجلس الإدارة قرار بتسمية أعضاءها، ويختار أعضاء اللجنة من بينهم رئيس للجنة ويرأس اجتماعاتها ويكون سكرتير اللجنة هو سكرتير مجلس الإدارة. ويمكن للجنة دعوة أي من المدراء التنفيذيين في أي وقت لحضور الاجتماع

تتكون اللجنة من الأعضاء التالية أسماؤهم:

- الشيخ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني
- الشيخ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني
- الشيخ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني

الحضور:

اسم العضو	عدد الحضور
الشيخ عبدالله بن فهد آل ثاني	11\7
الشيخ ثاني بن حمد آل ثاني	11\11
الشيخ جاسم بن فهد آل ثاني	11\9

يعتبر رئيس وأعضاء اللجنة أعضاء تنفيذيين في البنك بحكم عضويتهم في اللجنة وفقاً لتعريف العضو التنفيذي في تعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. تجتمع اللجنة عند الحاجة وفقاً لميثاقها. في العام 2024، عقدت اللجنة احدى عشر اجتماعات كما أصدر عدداً من القرارات بالتمرير. كما تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة.

يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك https://www.dukhanbank.com/

ويقوم رئيس اللجنة في كل اجتماع لمجلس الإدارة، بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. وفي العام 2024، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. أبرز أعمال وقرارات اللجنة التنفيذية خلال العام 2024

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها.
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى.
- مراجعة ومتابعة الدعاوى القضائية المرفوعة من البنك على العملاء المتخلفين عن السداد واتخاذ الإجراءات اللازمة.

2. لجنة التدقيـق

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتكون اللجنة من الأعضاء الذوات التالية أسماؤهم:

- الشيخ/ خالد بن حسن بن خالد آل ثاني
- السيد/ علي راشد المري.
- السيد/ عبدالعزيز محمد جابر السليطي.

الحضور:

اسم العضو	عدد الحضور
الشيخ خالد بن حسن آل ثاني	8\8
السيد علي راشد المري	8\8
السيد أحمد عبدالرزاق الهاشمي	8\6

يترأسهم سعادة الشيخ خالد بن حسن آل ثاني وعضوية كل من السيد علي راشد المري والسيد أحمد عبدالرزاق الهاشمي وهم أعضاء غير تنفيذيين وغير مستقلين. يتمتع جميع أعضاء اللجنة بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. تنتهي ولاية مجلس الإدارة الحالي في العام 2023-2027 وسيراعي المجلس في دورته القادمة 2028-2030 بأن يكون غالبية أعضاء لجنة التدقيق من المستقلين لضمان الامتثال الدائم مع قوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة وكذلك الجهات الرقابية الأخرى التي يخضع لها البنك.

على اللجنة أن تجتمع 6 مرات بالسنة كحد أدني وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة سبعة اجتماعات في العام 2024. كما تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة.

يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك https://www.dukhanbank.com/

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام 2024 في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية الفصلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/ لجنة التدقيق.

كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة المخاطر والالتزام سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية. وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. وفي العام 2024، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام 2024

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية للعام 2024 بما في ذلك كتاب الإدارة.
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام 2024 والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها.
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية بما في ذلك مراجعة التقرير السنوي للإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية والتوصية لمجلس الإدارة باعتماده.

- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام 2024 واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة.
- مناقشة خطة التدقيق الخارجي للعام 2024 والموافقة عليها.
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام 2024 واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى.
- مراجعة واعتماد منهجية تقييم المخاطر التي تستند إليها عملية التدقيق الداخلي للمجموعة لعام 2024.
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام 2024.
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام 2024.
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها.
- مراجعة عدد من السياسات بتكليف من مجلس الإدارة ورفع التوصيات اللازمة.
- مراجعة الإفصاحات السنوية عن عدم تضارب المصالح للمدققين الداخليين.
- مراجعة المخصصات والتحصيلات لعام 2024.
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة.
- الإشراف المجمّع على مسائل التدقيق الداخلي على مستوى الشركات التابعة.

3. لجنة إدارة المخاطر والالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر والالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

تتكون اللجنة من الذوات التالية أسماؤهم:

- السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع
- الشيخ/ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني
- السيد/ أحمد محمد المانع

الحضور:

اسم العضو	عدد الحضور
السيد عبدالعزيز محمد المانع	5\5
الشيخ عبدالله بن فهد آل ثاني	5\4
السيد أحمد محمد المانع	5\5

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غير مستقلين وغير تنفيذيين يترأسهم السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع وعضوية كل من الشيخ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني والسيد أحمد محمد يوسف المانع. على اللجنة أن تجتمع 4 مرات بالسنة كحد أدني وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة خمسة اجتماعات فعلاً في العام 2024.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة.

يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك https://www.dukhanbank.com/

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام 2024، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. كما يتم التنسيق بين اللجنة ولجنة التدقيق سواء من خلال التواصل خلال اجتماعات مجلس الإدارة بين أعضاء اللجنتين أو التواصل بين رئيسي اللجنتين من أجل التعاون في الإشراف على تطبيق إجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية. أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر والالتزام خلال العام 2024.

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال.
- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها.
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال.
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال.
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها وفقاً لجدول صلاحياتها.
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي.
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها.
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال.
- الإشراف المجمّع على مسائل المخاطر والالتزام على مستوى الشركات التابعة.
- إجراء تقييم الأداء السنوي المستقل لرئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة الالتزام للمجموعة.

4. لجنة الترشيحات والحوكمة

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الترشيحات والحوكمة وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والترشيحات والحوكمة ضمن البنك. تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غير مستقلين.

تتكون اللجنة من الذوات التالية أسماؤهم:

- الشيخ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني
- السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع
- الشيخ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني

الحضور:

اسم العضو	عدد الحضور
الشيخ ثاني بن حمد آل ثاني	6\6
السيد عبدالعزيز المانع	6\6
الشيخ عبدالله بن فهد ال ثاني	6\1

يترأس اللجنة سعادة الشيخ ثاني بن حمد بن خليفة آل ثاني إلى جانب عضوية كل من سعادة الشيخ عبدالله بن فهد بن جاسم آل ثاني والسيد عبدالعزيز محمد حمد المانع. على اللجنة أن تجتمع مرتين بالسنة كحد أدنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة ستة اجتماعات في العام 2024 للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة.

يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك https://www.dukhanbank.com/

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام 2024، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. أبرز أعمال لجنة الترشيحات والحوكمة خلال العام 2024:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك.
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام 2024.
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا.
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص - التوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالمكافآت السنوية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء في مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة.
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية - مراجعة سياسة منح التمويلات للموظفين.
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حول التزام بنك دخان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات اللازمة.
- مراجعة وتحديث لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتوصية لمجلس الإدارة والجمعية العامة بالموافقة عليها.

5. لجنة المكافآت

تتألف لجنة المكافآت من ثلاثة أعضاء ويصدر مجلس الإدارة قرار بتسمية أعضاءها ويفضل أن تكون عضوية الأغلبية مستقله. يتم اختيار أعضاء اللجنة على أساس جدارتهم وخبرتهم. يتم تعيين أعضاء اللجنة ورئيسها من قبل مجلس الإدارة بناء على توصية الرئيس. ويكون سكرتير اللجنة هو سكرتير مجلس الإدارة، ويمكن للجنة دعوة أي من المدراء التنفيذيين في أي وقت لحضور الاجتماع.

تتكون اللجنة من الذوات التالية أسماؤهم:

- السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع
- الشيخ/ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني
- السيد/ أحمد محمد يوسف المانع

الحضور:

اسم العضو	عدد الحضور
السيد/ عبدالعزيز محمد حمد المانع	2\2
الشيخ جاسم بن فهد آل ثاني	2\2
السيد/ أحمد محمد المانع	2\2

يترأس اللجنة السيد عبدالعزيز محمد حمد المانع إلى جانب عضوية كل من سعادة الشيخ جاسم بن فهد بن جاسم آل ثاني والسيد أحمد محمد يوسف المانع. على اللجنة أن تجتمع مرتين بالسنة كحد أدنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة اجتماعين في العام 2024 للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها وفقاً للقوانين والأنظمة ذات الصلة ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة.

يمكن الاطلاع على ميثاق اللجنة على الموقع الإلكتروني للبنك https://www.dukhanbank.com/

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام 2024، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

05

سياسة المكافآت

سياسة المكافآت

سياسة المكافآت

يحدد مجلس الإدارة أسس وطريقة منح المكافآت لأعضائه ويتم عرضها على الجمعية العامة السنوية لإقرارها. علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري عام 2024 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

يجب على المكافآت أن تتناسب مع الشروط التالية:

- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد.
- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز.
- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة.
- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور.
- يجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف محددة.
- لا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة.
- في حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معيّن يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعيّن، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية.
- لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ 2 مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وبدل مصاريف ونفقات عمله وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. **تم تعديل هذا البند بتعليمات المصرف الجديدة 7.23.**
- لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين.
- تتولى لجنة المكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد التأكد من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجمعية العامة.

سياسة ومبالغ المكافآت:

وقد قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام 2024 يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2024 تحت الإيضاح رقم (29) بعنوان «مكافآت وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماعات» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني لبنك دخان.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام 2024 والمعد وفقاً للمادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 المعدل

بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والمادة (34) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مقرّ البنك الكائن في الدوحة – قطر، شارع سحيم بن حمد (عنوان البنك) مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في البنك لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/ شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة)

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها تغيير جوهري مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي:

- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في بنك دخان من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية.
- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية.
- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة.
- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين 1% إلى 6.5% من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام.
- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف ب Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية.
- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم.
- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي.
- ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه.
- بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً.
- تحتسب المكافأة السنوية للموظف بالتناسب مع فترة الخدمة التي يكون أمضاها في البنك خلال السنة المعنية ولا يستحق الموظف أي مكافأة سنوية إذا تم الاستغناء عن خدماته قبل فترة محددة من موعد صرف المكافآت السنوية كما يتعين على الموظف إعادة المكافأة السنوية التي يكون حصل عليها إذا ما استقال خلال فترة محددة بعد صرف المكافأة له.

- لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها.
- تتولى لجنة المكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص.
- يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة.
- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت.

أما مبلغ المكافآت، قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام 2024 وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام 2024 يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في 31 ديسمبر 2024 تحت الإيضاح رقم (35) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها

المادة (19)

عمل اللجان

أصدر المجلس قراراً بتسمية رئيس وأعضاء كل لجنة، ويحدد فيه اختصاصاتها وواجباتها وأحكام وإجراءات عملها، ويحظر تولي رئاسة أكثر من لجنة من اللجان التي يشكلها المجلس، مع الالتزام بعدم الجمع بين رئاسة لجنة التدقيق وعضوية أي لجنة، وتكتمل اللجنة بحضور رئيسها وأغلبية أعضاءها، ويحرر محضر لكل اجتماع، يبين قرارتها والتقارير المتبادلة بين المجلس وإدارات البنك، ويوقع من رئيس اللجنة.

يقوم المجلس باستلام وفحص التقارير الدورية الصادرة عن اللجان المنبثقة طبقا للأدوار المنوطة بها والمذكورة بهذا التقرير لاتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة تحقيقا لمصلحة البنك وحفظا لحقوق المساهمين

أعمال المجلس ولجانه، وتقييم الأداء:

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الترشيحات والحوكمة إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقا لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار من بين أمور أخرى الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة، وقد أظهرت النتائج وفقا لآخر تقييم بأن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا يوجد أي مخاوف جوهرية في هذا الصدد

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن والتي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل، وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام، بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة

06

أعمال الرقابة في البنك

أعمال الرقابة في البنك

المادة (20)

الرقابة الداخلية

اعتمد المجلس مقترح لجنة التدقيق بنظام الرقابة الداخلية للبنك والذي يتضمن آلية الرقابة، وتحديد مهام واختصاصات إدارات وأقسام البنك، وأحكام وإجراءات المسؤولية بشأنها، وبرامج توعية وتثقيف العاملين بأهمية الرقابة الذاتية وأعمال الرقابة الداخلية وخطة البنك لإدارة المخاطر

المادة (21)

وحدة الرقابة الداخلية

يشتمل نظام الرقابة الداخلية للبنك على وجود أنظمة مناسبة وفعالة للتدقيق والتقارير المالية مستقلة في عملها وفعالة لتقييم وإدارة المخاطر، والتدقيق المالي ورقابة التزام البنك بالضوابط الخاصة بالتعليمات المالية خاصة مع أي طرف ذي علاقة، ويتولى ا أعمالها مدقق داخلي في أعمال التدقيق المالي وتقييم الأداء وإدارة المخاطر وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية، مع المصادقة والتوقيع على ما يفيد بأن القوائم المالية الربع السنوية والسنوية لمجموعة بنك دخان صحيحة وعادلة من جميع النواحي الجوهرية للوضع المالي، مع التزام الإدارة بوضع وتطوير الضوابط الداخلية التي تزيد من فعالية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بمبدأ فصل المهام لتجنب أي تعارض محتمل للأدوار وخاصةً في الحالات التي يصعب فيها المساءلة عن نتائج الأنشطة التي يتم فيها تحقيق عوائد وإيرادات بشكل غير منسجم مع مستوى المخاطر ويتولى التدقيق الداخلي تقييم ذلك

التدقيق الداخلي

لدى البنك فريق تدقيق داخلي، يضم مدير التدقيق الداخلي وعدد من الموظفين المتخصصين، مع نظام رقابة داخلية للبنك يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب، بالإضافة إلى متابعته لتطورات التعليمات الرقابية والقوانين والمعايير الدولية الخاصة بالتدقيق والمحاسبة والرقابة وتدريبه المستمر بما يعزز من تميزه وقدرته على التدقيق على كافة مهام وأنشطة البنك واكتشاف أوجه القصور والمخالفات والأخطاء والعمل على معالجتها في الوقت المناسب. وذلك طبقاً لنظام رقابة داخلية معتمد. كما ويتم تقييم وإدارة التدقيق المالي بالإضافة إلى التدقيق الخارجي

تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة كالآتي:

1. تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية.
2. ترفع التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة.
3. لها إمكانية الوصول إلى كل أنشطة البنك.
4. إدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق والمخاطر والالتزام.
5. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل 3 شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية.

6. تكيف منهجيتها في تدقيق الحسابات بما يكفل لها الاستجابة بفاعلية لتوسع حجم أعمال البنك.

7. النهوض بالتزاماتها المخططة وغير المخططة في مجال التدقيق الداخلي من أجل التوصية بالتغييرات الواجب إدخالها لتعزيز الحوكمة، والضوابط الداخلية والالتزام.

إن وظيفة التدقيق الداخلي تقدم إسهامًا قيمًا في إثراء الضوابط الداخلية، ونظم الإجراءات، وجودة الخدمات وتقديم المشورة حول كيفية إثراء مناهج التدريب وخطط التنمية بالبنك بما يسمح بالتركيز على الإجراءات والتدابير الوقائية المناسبة للمخاطر التي يواجهها البنك

إدارة المخاطر

يراقب قطاع المخاطر الأسقف الإجمالية لمخاطر التمويل والاستثمار لتفادي تركز المخاطر، كما يتأكد من أن البنك لديه رأس مال كافٍ لتغطية هذه المخاطر كما يقوم بصورة دورية بمراجعة مدى فاعلية أعمال إدارات المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها عند اللازمة وذلك بناءً على الاستراتيجية والتوجهات الصادرة عن مجلس الإدارة. كما تقوم الإدارة بما يلي

- اتخاذ التدابير المناسبة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر وزيادة كفاءتها وفعاليتها.
- وضع التوجهات الإستراتيجيات للمخاطر على المستوى الكلي.
- تقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات متعلقة على سبيل المثال بدخول أسواق جديدة أو الخروج من أسواق القائمة.
- قائمة وضع التوجهات الإستراتيجية للمخاطر على مستوى الأنشطة.
- تقييم المخاطر الناتجة عن اتخاذ القرارات مثل القرارات المتعلقة بتخصيص أو توزيع محفظة الاستثمار.
- تحديد ووضع مستويات شاملة للمصرف تتعلق بمدى تقبل المخاطر وتنوعها، واستراتيجيات تخصيص الموجودات المناسبة لكل إدارة تمويل، ولكل نشاط اقتصادي وكل امتداد جغرافي وعملة، ولفترات الاستحقاق.
- وضع إستراتيجية واضحة للتخفيف من أخطار الائتمان.

قطاع الالتزام

يرفع فريق العاملين بقطاع الالتزام تقاريره مباشرة إلى لجنة المخاطر والالتزام ويتكفل نهج الإدارة الخاص بالبنك لهذا الفريق بالإفادة بشكل مكثف من آراء أهل الخبرة ودعم المسؤولين المكلفين بمهام الالتزام بما يكفل الالتزام الكامل بكافة متطلبات الجهات التشريعية والنظامية المحلية والدولية.

يعين ويعزل مسؤول مراقبة الالتزام بموافقة لجنة المخاطر والالتزام وتشترك اللجنة مع الإدارة التنفيذية في تقييم واعتماد أداءه ومكافأته وأن يكون ذو صلاحيات ومهام مستقلة عن باقي الأعمال في البنك، وأن يكون مسؤولاً تجاه المجلس والرئيس التنفيذي عن تنفيذ الإطار الشامل لإدارة مراقبة الالتزام، وأن يكون لديه أيضاً القدرة على التأثير على أي قرارات متخذة من شأنها مخالفة البنك لأي من القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر متطلبات وتعليمات المصرف المركزي، لجنة بازل

كما يؤدي فريق الالتزام في البنك دوراً هاماً في مراجعة السياسات والقوانين المرجعية واختصاصات مجلس الإدارة لضمان الالتزام الكامل بمتطلبات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية، بالإضافة إلى وضع إجراءات وقائية لضمان الالتزام بصفة خاصة فيما يتعلق بقانون ولوائح وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بالإضافة إلى ذلك، تم وضع الآليات المناسبة للإبلاغ عن أي تجاوزات ومخالفات في حينها ومحاسبة المسؤولين عنها مع مسؤولية لجنة المخاطر والالتزام عن إبلاغ المصرف المركزي فوراً بأي مخالفات لقانونه وتعليماته وأي قوانين أخرى ذات علاقة.

من جهة أخرى، يرد قطاع الالتزام باستمرار على استفسارات جميع إدارات البنك للحصول على إيضاحات بشأن القواعد والمعايير والتعليمات المعمول بها، وتقديم الاستشارة للإدارة التنفيذية ولجنة إدارة المخاطر والالتزام بالمجلس

حول القوانين والتعليمات والمعايير وإبقاء الإدارة التنفيذية واللجنة على علم بشكل دائم بشأن التطورات في القوانين والتعليمات والمعايير المطبقة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بسياسة وإجراءات الالتزام بما يساعد على تطويرها

هيئة الرقابة الشرعية

هيئة الرقابة الشرعية هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق أعمال البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات. وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية. كما أنها مسؤولة عن:

- تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناءً على طلب إدارة البنك.
- استعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن.
- تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

#	الاسم	المنصب
1	د. فؤاد حميد الدليمي	عضو الهيئة
2	د. أسامة الدريعي	العضو التنفيذي
3	فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي	رئيس الهيئة

المادة (22)

تقارير الرقابة الداخلية

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بإعداد ورفع التقارير الدورية (كل 3 شهور) عن إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر وتطبيق نظم الرقابة الداخلية، حيث رفعت الإدارة 4 تقارير لمجلس الإدارة خلال العام 2024

ويتم رفع تقارير الجهات الرقابية إلى لجنة التدقيق، ويرد فيها جميع نتائج أعمال الرقابة الداخلية بالبنك، ويحدد المجلس، بناءً على توصية لجنة التدقيق، البيانات التي يجب أن تتضمنها التقارير و تتضمن على الأقل ما يأتي:

- إجراءات الرقابة والإشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- مراجعة تطور عوامل المخاطر في البنك ومدى ملاءمة وفاعلية الأنظمة المعمول بها في البنك في مواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
- تقييم شامل لأداء البنك بشأن الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية. وقياس مدى التزام البنك بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.
- مدى التزام البنك بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.
- المخاطر التي تعرض لها البنك وأنواعها وأسبابها وما تم بشأنها والمقترحات الخاصة بتصويب المخالفات وإزالة أسباب المخاطر.

المادة (23)

الرقابة الخارجية

يوجد مراقب حسابات خارجي معتمد للمصرف يقوم بمراجعة أعمال البنك ورفع التقارير والتوصيات للتصويب ولا يجوز عزله في فترة التعاقد، كما ويجب تغييره خلال خمس سنوات على الأكثر ولا يجوز تعيينه مرة أخرى قبل مرور عامين على آخر تعيين له، حيث يقوم المدقق الخارجي بتقديم تقريراً عن نتائج هذه المراجعة إلى مجلس الإدارة وتقديم رأي المراجعة على البيانات المالية لبنك دخان ومجموعته.

كما يقوم بإعداد تقريراً عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما يقوم فريق التدقيق الخارجي بحضور اجتماعات لجنة التدقيق واجتماع الجمعية العمومية للمساهمين. وقد يتم استجواب مدققي الحسابات الخارجيين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي بخصوص إبداء رأيهم عن القوائم المالية السنوية، ولذلك يتعين عليهم الحضور لتمثيل التدقيق الخارجي خلال هذا الاجتماع. ويقوم مدققي الحسابات الخارجيين بتقديم الخدمات للبنك سواء على نطاق التدقيق الخارجي أو غيره بعد الحصول على موافقة لجنة التدقيق والتي تقوم باعتماد الحصول على أنواع معينة من الخدمات سواء المرتبطة بنطاق التدقيق الخارجي بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو خدمات لا علاقة لها بنطاق التدقيق الخارجي وذلك على أساس سنوي. كما يلتزم المدقق الخارجي بتقديم الخدمات الموافق عليها من قبل لجنة التدقيق أو تلك التي يتم رفع توصيات بها من قبل الإدارة العليا في البنك تمهيداً لاعتماد الحصول عليها من قبل اللجنة التي تقوم بتحديد ووضع سقف للحد الأقصى السنوي الذي يمكن إنفاقه مقابل الحصول على تلك الخدمات وعلى مدار العام والرقابة على الخدمات المتحصل عليها مقابل تلك المبالغ.

تم تعيين السادة برايس ووتر هاوس - فرع قطر كمدقق خارجي للحسابات وذلك في إجتماع الجمعية العامة بتاريخ 2024\03\20 م وكما تمت الموافقة على رسوم الأتعاب الخاصة بالمدقق الخارجي والبالغة 3,000,000 (ثلاثة ملايين ريال قطري) وذلك عن السنة المنتهية في 2024\12\31 م. قسمت الأتعاب الى قسمين:

- اتعاب خدمات التدقيق: 1,690,000 ريال قطري
- اتعاب خدمات اخرى: 1,310,000 ريال قطري

المادة (24)

مهام ومسؤوليات مراقب الحسابات

على مراقب الحسابات إبلاغ المجلس – كتابة – بأي خطر قد يتعرض له أو يتوقع أن يتعرض له البنك، وبكل ما يكتشفه من مخالفات فور علمه بها، ويرسل نسخة من ذلك البلاغ إلى الهيئة، وله في ذلك حق دعوة الجمعية العامة للانعقاد وفق لأحكام القانون في هذا الشأن على أن يخطر الهيئة بذلك. ويقدم مراقب الحسابات – وإن تعدد – تقريراً واحداً للجمعية العامة ويتلوه عليها، ويرسل نسخة منه إلى الهيئة، ويكون مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة فيه، ولكل عضو بالجمعية العامة حق مناقشة المراقب في أي مسألة بالتقرير وأن يستوضحه عما ورد فيه والذي يتضمن كل ما يرتبط بأعمال الرقابة المالية وتقييم الأداء.

07

الإفصاحات

الإفصاحات

المادة (25)

الإفصاح

يلتزم بنك دخان بمتطلبات الإفصاح والإدراج بما فيها التقارير المالية، وعدد الأسهم التي يمتلكها كل من رئيس وأعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا، وكبار المساهمين أو المساهمين المسيطرين، وكذلك الإفصاح عن المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء المجلس ولجانه وخبراتهم العلمية والعملية من واقع سيرهم الذاتية. وقد حدد البنك سياسة التعامل مع الشائعات عن طريق فحصها من الإدارة التنفيذية والتسويق ومجلس الإدارة لتحديد كيفية التعامل معها طبق لمصلحة البنك وحماية حقوق المساهمين. حيث يقوم البنك بالإفصاح لبورصة قطر وهيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى مصرف قطر المركزي بشأن المسائل والتطورات التي قد تؤثر على أداء سعر سهم البنك المدرج في البورصة ويتخذ البنك مبدأ الشفافية والإفصاح الكامل عند الاتصال سواء مع الجهات الرقابية أو أية جهات أخرى من أصحاب المصالح.

المادة (26)

تضارب المصالح

بما لا يخالف أحكام القانون في هذا الشأن، يلتزم المجلس بمبادئ هذا النظام، وبالإفصاح عن الصفقات التي يبرمها البنك مع أي «طرف ذي علاقة» وحيث لا توجد أية تعاملات أو صفقات جوهرية في عام 2024 مع أطراف ذي علاقة يكون فيها مصلحة تتعارض مع مصالح البنك. وقد قام المجلس باعتماد سياسة لتنظيم تعارض المصالح والتعاملات مع الأطراف ذي علاقة. ويجب على المجلس قبل أسبوع على الأقل من التاريخ المحدد لانعقاد الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية البنك وتقرير المجلس أن يضع تحت تصرف المساهمين كشف تفصيلي بالتعاملات والصفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، كما يجب عليه الإفصاح عنها بالتقرير السنوي للبنك. وفي جميع الأحوال، لا يجوز للبنك القيام بإبرام أية صفقة كبيرة مع أي «طرف ذي علاقة» إلا بعد موافقة الجمعية العامة، ويجب أن يتضمنها جدول أعمال الجمعية العامة التالية لإتمام إجراءات إبرامها.

المادة (27)

الشفافية وإعلاء مصلحة البنك

حرص مجلس الإدارة أثناء انعقاد اجتماعاته بعدم السماح لأي عضو بحضور اجتماع المجلس في حال مناقشة عملية لأي طرف ذو علاقة أو صلة بعملية أو صفقة تتم بتعاقد مع البنك، كما لا يحق له التصويت على القرارات التي يتخذها المجلس بشأنها.

المادة (28)

الإفصاح عن عمليات التداول

يلتزم أعضاء المجلس، والإدارة التنفيذية العليا وجميع الأشخاص المطلعين وأزواجهم وأولادهم القصر بالإفصاح عن عمليات التداول التي يقومون بها على أسهم البنك وسائر أوراقها المالية الأخرى، وقد اعتمد المجلس سياسة تضم قواعد وإجراءات واضحة لتداول الأشخاص المطلعين على الأوراق المالية التي يصدرها البنك. وقد قام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية بالتوقيع على نموذج الإفصاح عن عمليات التداول.

تقارير الافصاح

1. تقرير الافصاح عن القضايا الرئيسية:

خلال العام 2024، لم يكن البنك طرفا بأي نزاع أو خصومة، كما لم يكن طرفا بأي دعاوي قضائية جوهرية.

2. تقرير الافصاح عن المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة أو تضارب المصالح:

بشكل عام يحظر على رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا ممارسة أو الاشتراك مع أحد أقاربهم من الدرجة الأولى بشكل مباشر أو غير مباشر في أي أنشطة مشابهة لأنشطة البنك ومجموعته أو منافسة لهم أو استغلال أنشطة المجموعة لتحقيق أو ترويج أي أنشطة لهم، أو تحيقي أي منافع تجارية أو شخصية لهم، كما يحظر أن يكون لهم أو لأحد أقاربهم من الدرجة الأولى أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تجريها المجموعة، أو أن تكون طرفا فيها، بدو أي استثناءات بخلاف عقود التسهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك لهم وفقا للسقوف والضوابط المحددة في تعليمات مصرف قطر المركزي. كما تنص سياسة البنك على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتضع الآليات الإجرائية لمعالجة مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف من ذوي العلاقة تشترط موافقة المجلس أو اللجنة المختصة أو الجمعية العامة إذا كانت المعاملة كبيرة وجوهرية. وذلك بعد تقديم المبررات والأسباب المسوغة للدخول في مثل هذه المعاملات.

كما تضع سياسة البنك إطارا عاما لعمليات التداول الداخلي بحيث يحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص البنك ومجموعته، وقد تم إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دوريا وموافاة السوق والإيداع المركزي والهيئة بها، ويقوم البنك بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهمه من قبل أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة شؤون المساهمين ويرفع إلى أمين سر مجلس الإدارة، كما يقوم البنك بنشر تعميم للإبلاغ بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول. حتى 31 ديسمبر 2024 لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم. كما حتى 31 ديسمبر 2024 لم تسجل أي معاملة جوهرية أو كبيرة مع أي طرف من ذوي العلاقة.

3. تقرير الافصاح عن عدد التظلمات والشكاوي والمقترحات:

التعامل مع شكاوى العملاء

تلتزم منظمتنا بمعالجة مخاوف العملاء وغير أصحاب المصلحة من خلال عملية منظمة وشفافة. لقد قمنا بتنفيذ آلية قوية للتعامل مع الشكاوى تسترشد بسياسة رسمية تضمن تلقي جميع الشكاوى ومراجعتها وحلها في الوقت المناسب وبطريقة عادلة. تحدد هذه السياسة إجراءات واضحة لتقديم التظلمات، وعمليات التصعيد، والجداول الزمنية للحل، مما يوفر إطارًا ثابتًا لإدارة التعليقات بشكل فعال. ومن خلال مراقبة الشكاوى وحلها بشكل فعال، نهدف إلى تعزيز الثقة والمساءلة والتحسين المستمر في عملياتنا مع تعزيز العلاقات الإيجابية مع جميع الأطراف الخارجية.

4. معايير الإفصاح: تنفيذ إرشادات بازل 4

في عام 2024، أصدر مصرف قطر المركزي إرشادات جديدة تتعلق ببازل 4 (المعروفة أيضًا بإصلاحات بازل III) وبناءً عليه، عملت مجموعة بنك دخان على دمج المبادئ الموضحة في هذه الإرشادات ضمن أنشطة وممارسات الإفصاح الخاصة بها. تظل مجموعة بنك دخان ملتزمة بالمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح، حيث تعمل بجد لضمان أن جميع الإفصاحات المتعلقة بإطار عمل بازل وأنواع نسب بازل المختلفة تصدر بشكل كمي ونوعي يتماشى مع متطلبات تنفيذ بازل.

08

رأس المال وملكية الأسهم

رأس المال وملكية الأسهم

رأس مال بنك دخان (5,342,100,000) خمس مليارات وثلاثمائة واثنان وأربعون مليون ومائة ألف ريال قطري موزعة على (5,342,100,000) خمس مليارات وثلاثمائة واثنان وأربعون مليون ومائة ألف سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (1) ريال قطري واحد. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لبنك دخان المنعقدة بتاريخ 2023/01/15 م

المساهمون الرئيسيون	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات)	قطرية	1,283,468,617	%24.52
الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية (صندوق المعاشات العسكري)	قطرية	612,939,216	%11.71
شركة قطر القابضة ذ.م.م.	قطرية	364,041,310	%6.95
شركة السند التجارية ذ.م.م. والشركات ذات العلاقة بها	قطرية	523,410,000	%10
شركة بروق التجارية ذ.م.م. والشركات ذات العلاقة بها	قطرية	704,114,860	%13.45
	المجموع	**3,487,974,003**	**%66.63**

حقوق أصحاب المصالح

المادة (29)

المساواة بين المساهمين في الحقوق

المساهمون متساوون ولهم كافة الحقوق المترتبة على ملكية السهم وفق لأحكام القانون واللوائح والقرارات ذات الصلة ويضمن النظام الأساسي للبنك (مادة رقم 47) للمساهم حرية ممارسة حقوقه بما لا يضر مصالح البنك وسائر المساهمين ويتم ذلك عن طريق طلب يقدمه المساهم لسكرتارية المجلس لعرضه على المجلس وبحثه

المادة (30)

مراجعة سجل المساهمين

يتقدم البنك والإدارة المعنية شهرياً بطلب يقدم لجهة الإيداع للحصول على نسخة محدثة من سجل المساهمين والاحتفاظ به لديها

المادة (31)

حق المساهم في الحصول على المعلومات

يتضمن النظام الأساسي للبنك في المادة رقم (36) ولوائحه الداخلية إجراءات وصول المساهم إلى المعلومات التي تمكنه من ممارسة حقوقه كاملة بما لا يخل بحقوق سائر المساهمين أو يضر بمصالح البنك

المادة (32)

حقوق المساهمين المتعلقة بالجمعية العامة

يتضمن النظام الأساسي للبنك في الفصل الخامس، تنظيم حقوق المساهمين المتعلقة باجتماع الجمعية العامة والتي منها

- حق المساهم أو المساهمين المالكين ما لا يقل عن (10%) من رأس مال البنك، ولأسباب جدية، طلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد. حق المساهمين الذين يمثلون (25%) من رأس مال البنك على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد.
- الحق في طلب إدراج مسائل معينة في جدول أعمال الجمعية العامة. حق حضور اجتماع الجمعية العامة.
- حق المساهم في أن يوكل عنه بموجب توكيل خاص، مساهم آخر من غير أعضاء المجلس في حضور ا اجتماع الجمعية العامة، على ألا يزيد عدد الأسهم التي يحوزها الوكيل بهذه الصفة على (5%) من أسهم رأس مال البنك.
- حق المساهمين القصر والمحجور عليهم في حضور اجتماع الجمعية العامة، ويمثلهم في الحضور من ينيب عنهم قانونيا.
- حق المساهم في توجيه الأسئلة إلى أعضاء المجلس والتزامهم بالإجابة عليها.
- الحق في التصويت على قرارات الجمعية العامة.

كما يحق للمساهم الاعتراض على أي قرار وفقا للمادة (47) من النظام الأساسي التي تتيح للمساهم التقدم بطلب إلى سكرتارية المجلس لاستيضاح أي أمر يتعلق بحقوقه كمساهم

المادة (33)

تيسير سبل المشاركة الفعالة في الجمعية العامة

يتم اختيار أنسب الأماكن والمواعيد لانعقاد الجمعية العامة، وللبنك استخدام وسائل التقنية الحديثة في التواصل مع المساهمين تيسيراً لمشاركة أكبر عدد منهم في اجتماع الجمعية العامة مشاركة فعالة.

ويقوم البنك بتمكين المساهمين من العلم بالموضوعات المدرجة بجدول الأعمال وما يستجد منها مصحوبة بمعلومات كافية تمكنهم من اتخاذ قراراتهم وكذلك تمكينهم من الاطلاع على محضر اجتماع الجمعية العامة، ويفصح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها، وإيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده

المادة (34)

حقوق المساهمين

التصويت حق المساهم، يمارسه بنفسه أو من يمثلهم قانونياً، ولا يجوز التنازل عنه أو إلغاؤه.

المادة (35)

حقوق المساهمين المتعلقة بانتخاب أعضاء المجلس

حيث تنتخب الجمعية العامة أعضاء المجلس بالاقتراع السري ووفق لأسلوب التصويت التراكمي.

-

- تلتزم البنك باعتماد السياسات والإجراءات والأطر الداخلية التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، مع التركيز على المسؤولية البيئية. وانطلاقاً من التزاماتها البيئية، تسعى البنك إلى تعزيز الوعي بين الموظفين للامتثال للمبادئ التالية:

- 1. تنفيذ الأعمال بطريقة تعكس المسؤولية البيئية.

- 2. الالتزام بجميع القوانين واللوائح والمعايير البيئية المعمول بها.

- 3. تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات من خلال مبادرات إعادة التدوير والحلول المبتكرة لإعادة الاستخدام كلما أمكن ذلك.

- 4. إبلاغ مجلس الإدارة بأي تطورات أو قضايا بيئية جوهرية.

09

المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية

تمثل المسؤولية الاجتماعية عنصرًا جوهريًا من الثقافة المؤسساتية لبنك دخان، ففي إطار التزامنا بتقديم التميز المصرفي لعملائنا والازدهار المادي لمساهمينا، نُولي رفاهية الأفراد والمجتمعات أولويةً قصوى. لذلك، يحرص بنك دخان على تسخير موارده لتأسيس ودعم بيئة كريمة للحياة والعمل لجميع مكونات المجتمع.

انطلاقًا من أهدافنا وقيمنا، نحرص في بنك دخان على الدوام أن نبقى فاعلين ومؤثرين في التطور الاقتصادي لقطر ورخاء أهلها، ونضع شباب قطر في صميم اهتماماتنا، الذين نقدم لهم فرصًا قيّمة للتعلم والنمو والتطور. ويواصل بنك دخان تركيز جهوده على تطوير الأجيال الشابة وإعدادهم ليكونوا قادة المستقبل من خلال برامج تطوير وخدمات متخصصة وندوات لطلاب الجامعات من الشباب القطريين. ويسعى البنك إلى إيجاد الوعي لدى الشباب بمبادئ التمويل الموافق للشريعة مع التركيز على المصرفية الإسلامية وأدواتها المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، يعمل بنك دخان على تقديم حلول تمويلية للمشاريع العقارية التي تسهم في بناء مستقبل مستدام لدولة قطر

طوال عام 2024، جمع بنك دخان تعاون وثيق مع عدد من المؤسسات الاجتماعية وغير الربحية في قطر، كجزء من جهوده في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات. وخلال شهر رمضان، دعم البنك العديد من المبادرات المجتمعية، بما في ذلك باقة مدفع رمضان الحصرية، والبطولة الرمضانية بالتعاون مع مؤسسة قطر الخيرية، بالإضافة إلى الشراكات مع مؤسسات مثل قطر الخيرية، والجمعية القطرية للسرطان، والجمعية القطرية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، ومركز إحسان لتمكين ورعاية كبار السن، ومركز فاميلي هوب.

عقب شهر رمضان المبارك، قدم بنك الدخان تبرعًا سخيًا للمؤسسة القطرية لرعاية المسنين (إحسان)، مساهمةً في برامجه المتكاملة التي تشمل الرعاية النهارية والنفسية والاجتماعية والاستشارات وخدمات التعليم الإلكتروني. وفي سبتمبر، وسّع البنك نطاق دعمه ليشمل الجمعية القطرية للسرطان وبيت المشورة

انطلاقًا من التزامه بتعزيز الوعي الصحي، نظم بنك دخان حملة توعية بمرض السكري بالتزامن مع اليوم العالمي للسكري في 14 نوفمبر، وذلك بالتعاون مع الجمعية القطرية للسكري ومركز Lean N Fit. وتضمنت الحملة جلسات توعوية قدمها متخصصون في الرعاية الصحية بهدف تعزيز الوعي وتثقيف الموظفين بمختلف الأمور والمسائل المتعلقة بمرض السكري.

وعلى صعيد آخر، قدّم بنك دخان الدعم لعدد من المبادرات الخيرية والمهنية على مدار العام، بما في ذلك رعاية حملة سكاي وورد للعلامة التجارية، ومهرجان قطر للمناطيد بالتعاون مع سيف فلايت سوليوشنز، إلى جانب دعم مؤتمر التمويل الإسلامي بتنظيم من بيت المشورة، والمساهمة في دعم برنامج أكاديمية قطر للمال والأعمال لعام 2024.

10

السياسات البيئية

السياسات البيئية

تلتزم البنك باعتماد السياسات والإجراءات والأطر الداخلية التي تهدف إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، مع التركيز على المسؤولية البيئية. وانطلاقاً من التزاماتها البيئية، تسعى البنك إلى تعزيز الوعي بين الموظفين للامتثال للمبادئ التالية

1. تنفيذ الأعمال بطريقة تعكس المسؤولية البيئية.

2. الالتزام بجميع القوانين واللوائح والمعايير البيئية المعمول بها.

3. تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات من خلال مبادرات إعادة التدوير والحلول المبتكرة لإعادة الاستخدام كلما أمكن ذلك

4. إبلاغ مجلس الإدارة بأي تطورات أو قضايا بيئية جوهرية.

11

السياسات الصحية

السياسات الصحية

تُدرك البنك أهمية وجود أنظمة فعالة للصحة والسلامة في دعم بيئة عمل منتجة وآمنة، وتلتزم بتوفير بيئة عمل آمنة وصحية، إلى جانب تقديم خدمات رعاية صحية شاملة لجميع الموظفين. وتعتمد سياسة البنك على الأسس التالية

1. الحفاظ على بيئة عمل آمنة وصحية لجميع الموظفين.

2. حماية صحة وسلامة الزوار داخل مرافق البنك.

3. تحديد المخاطر المحتملة، وتقييمها، وتطبيق استراتيجيات فعالة لإدارتها.

ولتعزيز هذه الجهود، اعتمدت البنك تدابير شاملة للسلامة تشمل خطط الاستجابة للطوارئ، وخطط مكافحة الحرائق، وإدارة الأزمات والكوارث، بالإضافة إلى توفير التأمين الطبي والصحي من خلال شركات تأمين مرموقة لجميع الموظفين الدائمين

12

السياسات الاجتماعية

السياسات الاجتماعية

في بنك دخان يشرف مجلس إدارة بنك دخان، من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة له، على حوكمة البنك الشاملة بما في ذلك تطوير أطر العمل والسياسات المتعلقة بالاستدامة الاجتماعية والمجتمع والحوكمة والموافقة عليها. وبالتوازي مع ذلك، فقد تم تشكيل لجنة الاستدامة البيئية والمجتمع والحوكمة على مستوى الإدارة العليا لمتابعة تنفيذ إطار العمل.

تعمل هذه اللجنة تحت الإشراف المباشر للرئيس التنفيذي للمجموعة، والذي يقدم بدوره التقارير بشكل منتظم إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة بشأن تطبيق إطار العمل. وتُبقي لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة مجتمعاً على اطلاع بأحدث التطورات، بما في ذلك الإجراءات المطلوب اتخاذها في هذا السياق.

في الختام وفي إطار سعي البنك للالتزام بكامل متطلبات وإجراءات حوكمة الشركات فقد تم تطبيق أغلب النظم والمعايير طبقً لتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للاسواق المالية بما تتضمنه من سياسات وإجراءات ونظم الرقابة الداخلية ترسيخا لمبادئ الإدارة الرشيدة وإرساء للتطبيق الكامل الإجراءات الحوكمة ببنك دخان.

13

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

تقييم الإدارة حول حوكمة الشركات

إلى: برايس ووتر هاوس كوبرز - قطر

ص.ب. 6689 الدوحة - قطر

02 فبراير 2024

أجرى بنك دخان (ش.م.ع.ق) ("البنك") تقييماً شاملاً لتقييم مدى التزامه بالشروط المنصوص عليها في نظامه الأساسي وأحكام قانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة ينطبق على البنك بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام حوكمة الشركات") الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القرار رقم (5) لسنة 2016.

يسر البنك أن يعلن أنه اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024، يظل ملتزمًا بالنظام الأساسي للبنك وقوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات. ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات لهذا الالتزام الشامل، وهي مفصلة على النحو التالي:

#	وصف عدم الإمتثال	مرجع
1	لا يوجد في مجلس الإدارة أي اعضاء مستقلين كما في 31 ديسمبر 2024، بينما يتطلب نظام حوكمة الشركات أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل مستقلين، وأن يكون الأغلبية من الأعضاء غير تنفيذيين.	المادة 6
2	رئيس مجلس الإدارة هو أيضًا العضو المنتدب للبنك، بينما يحظر نظام حوكمة الشركات الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في البنك.	المادة 7
	لجنة التدقيق	
3	أعضاء لجنة التدقيق ورئيسها غير مستقلين. بينما يتطلب نظام حوكمة الشركات أن يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق مستقلين و أن يرأس لجنة التدقيق عضو مستقل.	المادة 18

ويقوم البنك باتخاذ إجراءات استباقية لتصحيح هذه الاستثناءات، مما يدل على التزامه بالحفاظ على التوافق مع المتطلبات التنظيمية والحفاظ على أعلى معايير ممارسات الحوكمة. للحصول على نظرة عامة موجزة عن تقييم الامتثال الذي أجرته الإدارة، يرجى الرجوع إلى الملحق 1 أدناه.

أحمد هاشم

الرئيس التنفيذي للمجموعة بالوكالة

الشيخ محمد بن حمد آل ثاني

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تقييم الإدارة لحوكمة الشركات (تتمة)

الملحق 1

ملخص لتقييم امتثال البنك لنظامه الأساسي، وأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية ولوائحها، والتشريعات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات، والذي تم إكماله من قبل الإدارة

أ. تقييم الامتثال لنظام الأساسي، وأحكام القانون، ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية

نفذ البنك مجموعة من العمليات المنظمة لضمان الالتزام بنظام الأساسي، وأحكام القانون، واللوائح ذات الصلة، بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية. يمتد هذا الالتزام بالامتثال إلى متطلبات التنظيم التي وضعها مصرف قطر المركزي. يتم تصميم إطار حوكمة الشركات في البنك للحفاظ على هذه المعايير ويتضمن العناصر الرئيسية التالية

النظام الأساسي لبنك دخان	**سياسة مجلس الإدارة**	**لجان مجلس الإدارة**
إطار حوكمة الشركات	**سكرتارية مجلس الإدارة**	**الفصل بين واجبات مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية**
ميثاق مجلس الادارة	**ميثاق الأخلاقيات والسلوك المهني**	**لجان الإدارة**
وظائف الرقابة المستقلة	**سياسة الإفصاح والشفافية**	**عضوية مجلس الإدارة وترتيبات الأجور**
المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة	**تضارب المصالح وسياسة تداول المطَّلِعين**	**نظم مراقبة الامتثال**

اللوائح التي تطبق على البنك وقمنا بتقييم امتثالنا لها هي لوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتي تشمل:

1. قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم 8/2012
2. جميع اللوائح القابلة للتطبيق والمتعلقة بـهيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك أحكام نظام حوكمة الشركات.

ب. تقييم الامتثال للنظام

هيئة قطر للأسواق المالية - نظام حوكمة الشركات - مادة	**الإمتثال**	**عدم الإمتثال**	**لا ينطبق**	**وصف عدم الامتثال**
المادة 1	نعم			لا استثناءات
المادة 2	نعم			لا استثناءات
المادة 3	نعم			لا استثناءات

هيئة قطر للأسواق المالية - نظام حوكمة الشركات - مادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الامتثال
المادة 4	نعم			لا استثناءات
المادة 5	نعم			لا استثناءات
المادة 6		نعم		أعضاء مجلس الإدارة ليسوا مستقلين، بينما يتطلب نظام حوكمة الشركات أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة مستقلين. يرجى العلم بأن مجلس الإدارة الحالي هو مجلس تأسيسي تنتهي دورته في عام 2027 إلى جانب الاستثناء الممنوح من مصرف قطر المركزي بخصوص الأعضاء المستقلين.
المادة 7		نعم		وافق مصرف قطر المركزي على تمديد المهلة الممنوحة للبنك بشأن الجمع بين رئاسة مجلس الإدارة والعضو المنتدب حتى نهاية عام 2024.
المادة 8	نعم			لا استثناءات
المادة 9	نعم			لا استثناءات
المادة 10	نعم			لا استثناءات
المادة 11	نعم			لا استثناءات
المادة 12	نعم			لا استثناءات
المادة 13	نعم			لا استثناءات
المادة 14	نعم			لا استثناءات
المادة 15	نعم			لا استثناءات
المادة 16	نعم			لا استثناءات
المادة 17	نعم			لا استثناءات

هيئة قطر للأسواق المالية - نظام حوكمة الشركات - مادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الامتثال
المادة 18		نعم		أعضاء لجنة التدقيق ليسوا مستقلين، بينما يتطلب نظام حوكمة الشركات أن يكون اغلب أعضاء اللجنة مستقلين. وحيث أن تكوين اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة، فإن المجلس الحالي هو مجلس تأسيسي تنتهي دورته في عام 2027 إلى جانب الاستثناء الممنوح من مصرف قطر المركزي بخصوص الأعضاء المستقلين.
المادة 19	نعم			لا استثناءات
المادة 20	نعم			لا استثناءات
المادة 21	نعم			لا استثناءات
المادة 22	نعم			لا استثناءات
المادة 23	نعم			لا استثناءات
المادة 24	نعم			لا استثناءات
المادة 25	نعم			لا استثناءات
المادة 26	نعم			لا استثناءات
المادة 27	نعم			لا استثناءات
المادة 28	نعم			لا استثناءات
المادة 29	نعم			لا استثناءات
المادة 30	نعم			لا استثناءات

هيئة قطر للأسواق المالية - نظام حوكمة الشركات - مادة	الإمتثال	عدم الإمتثال	لا ينطبق	وصف عدم الامتثال
المادة 31	نعم			لا استثناءات
المادة 32	نعم			لا استثناءات
المادة 33	نعم			لا استثناءات
المادة 34	نعم			لا استثناءات
المادة 35	نعم			لا استثناءات
المادة 36	نعم			لا استثناءات
المادة 37	نعم			لا استثناءات
المادة 38	نعم			لا استثناءات
المادة 39	نعم			لا استثناءات
المادة 40			نعم	لا استثناءات
المادة 41			نعم	لا استثناءات
المادة 42			نعم	لا استثناءات

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك دخان (ش.م.ع.ق)

تقرير حول الالتزام بقانون هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة الهيئة وفقا لقرارالهيئة رقم (5) لسنة 2016 كما في 31 ديسمبر 2024 ("متطلبات الهيئة")

مقدمة

وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية لبنك دخان (ش.م.ع.ق) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2024.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولا عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016، وإعداد تقييم مجلس الإدارة لمدى الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضًا عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبرّرات ذات الصلة حيث تمّ التخفيف منها.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي المادية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على اجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقا للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي(IAASB) . ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ككل، لا يعرض بشكل عادل، من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقم بتنفيذ اجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكيد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجا عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث اجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا نبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا كان تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، ككل، قد تم تقديمه بشكل عادل، من كافة النواحي المادية، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للبنك ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاة ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم 4 من النظام.
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها البنك.
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم تقييم مجلس الإدارة بالالتزام بمتطلبات الهيئة؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي المادية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراء وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضا أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على "التقرير السنوي" (ولكن لا تشتمل "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ")، وهو التقرير الذي من المتوقع أن يتاح لنا بعد تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة "، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير،استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير.

في حال استنتجنا وجود تحريف مادي عند اطلاعنا على التقرير السنوي، فإنه يتوجب علينا الإبلاغ عن ذلك للمسؤولين عن الحوكمة.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2024.

التأكيد على الأمر

نود أن نلفت الانتباه إلى مسائل عدم الامتثال التالية الموضحة في تقييم مجلس الإدارة للامتثال لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركات. حصل البنك على إستثناء من مصرف قطر المركزي بشأن هذه الأمور.

- لا يوجد لدى مجلس الإدارة أي أعضاء مستقلين كما فى 31 ديسمبر 2024، في حين أن المادة 6 من نظام الحوكمة تتطلب أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من أعضاء المستقلين، وأن يكون الأغلبية من المديرين غير التنفيذيين.
- كان رئيس مجلس الإدارة أيضًا العضو المنتدب للبنك كما فى 31 ديسمبر 2024، في حين أن المادة 7 من نظام الحوكمة تحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في البنك.

- لا يوجد لدى لجنة التدقيق أعضاء مستقلين اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024، في حين أن المادة 18 من قانون الحوكمة تتطلب أن يكون أغلبية أعضاء لجنة التدقيق مستقلين.
- رئيس لجنة التدقيق وأعضاء لجنة التدقيق ليسوا مستقلين كما فى 31 ديسمبر 2024، في حين أن المادة 18 من نظام الحوكمة تتطلب أن يرأس لجنة التدقيق عضو مستقل وأن يكون أغلبية أعضائها مستقلين.

استنتاجنا لم يتم تعديله فيما يتعلق بهذه المسألة.

نيابة عن برايس ووترهاوس كوبرز – فرع قطر

سجل هيئة قطر للأسواق المالية رقم 120155

وليد تهتموني

سجل مراقبي الحسابات رقم 370

الدوحة، دولة قطر

2 فبراير 2025